ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الاول

دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاعات إفريقيا الداخلية: أنغولا أنموذجا

د. فريدة حموم. أستاذة محاضر أ جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل

طالب دكتوراه: طهراوي عبد العزيز جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل

مخبر العلوم السياسية الجديدة/ جامعة المسيلة

تاريخ إرسال المقال: 27 /01/ 2020 **تاريخ قبول المقال:** 11 /03/ 2020

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاعات إفريقيا الداخلية، والبحث في الأطر القانونية المنظمة لعملها، والذي يطرح الكثير من التساؤلات خاصة مع غياب إطار قانوني دولي، وإستراتيجية عمل هاته الشركات في إفريقيا، سواء من خلال الدخول في النزاعات أو المساهمة في عمليات السلام بعد النزاع، كما تحاول الدراسة تسليط الضوء على دور شركة "Executiv Outcomes" في قلب موازين القوة في النزاع الأنغولي.

الكلمات المفتاحية : الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، المرتزقة، نزاعات إفريقيا الداخلية، النزاع الأنغولي.

Abstract

This study aims to highlight the role of private military and security companies in Africa's internal conflicts, and to research the legal frameworks regulating their work, which raises many questions, especially in the absence of an international legal framework, as well as the strategy for the work of these companies in Africa, whether by entering into conflicts or contributing to Peace operations after the conflict, as the study tries to shed light on the role of Executiv Outcomes at the heart of the balance of power in the Angolan conflict

Key words: Private military and security companies, Mercenaries, Africa's internal conflicts, Angolan conflict

مقدمة

أدت نهاية الحرب الباردة، والتحولات في بنية النظام الدولي، وضعف الدول وعدم مقدرتها على الحفاظ على أمنها واستقرارها كأهم وظيفة أوكلت لها، وتزايد النزاعات الداخلية والإقليمية إلى تنامي سوق خصخصة الأمن، وظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتزايدها بشكل سريع، للقيام بأدوار أمنية كانت من اختصاص الدول، فتدخلت في الكثير من النزاعات في العالم، مما طرح مسألة وضعها القانوني.

تعتبر إفريقيا مسرحاً لعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، نظراً لطبيعة الدول الإفريقية التي تمتاز بالضعف والهشاشة، وكثرة نزاعاتها الداخلية، مما صعب على الدول والحكومات القيام بدورها في حماية مقدراتها وأمنها، وهو ما فتح المجال واسعاً أمام هذه الشركات لإيجاد فرص عمل في إفريقيا، من خلال مساعدة تلك الدول والحكومات من الناحية اللوجيستية كالتدريب والدعم والحماية، وحتى بالمشاركة في النزاعات إذا تطلب الأمر ذلك.

وتعد أنغولا أنموذجاً بارزاً لتدخل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاعات إفريقيا الداخلية، من خلال تدخل شركة "Executive Outcomes"[1] الجنوب افريقية في الحروب الأهلية الأنغولية، هذا ما يجرنا الى طرح الإشكالية التالية: **الى أي مدى لعبت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة دوراً في نزاعات إفريقيا الداخلية ؟**

يندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

1- ما هي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وهل يوجد إطار قانوني ينظم عملها ؟

2- ما هي إستراتيجية عمل الشركات العسكرية والأمنية في إفريقيا ؟

3- ما هو دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاع أنغولا ؟

سنحاول الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية من خلال التطرق إلى ثلاثة مباحث، حيث سيخصص المبحث الأول لتعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والبحث في الأطر القانونية الدولية المنظمة لعملها، لنحاول في المبحث الثاني معرفة إستراتيجية عمل الشركات العسكرية والأمنية في إفريقيا، بينما سنركز في المبحث الثالث على الدور الذي لعبته هذه الشركات في نزاعات إفريقيا الداخلية من خلال تبيان دور شركة Executive Outcomes في النزاع الأنغولي.

[1] Executive Outcomes هي شركة عسكرية خاصة جنوب إفريقية أنشأت عام 1989 من طرف جنود سابقين من قوات الدفاع لجنوب إفريقيا، ودفعت تجاوزاتها إلى حلها وإصدار قانون مناهض للمرتزقة في جنوب إفريقيا.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي.

أثار تحديد طبيعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الكثير من التساؤل، وهذا ما يتضح من خلال اختلاف التعريفات حولها، خاصة مع غياب إطار قانوني يوضح طريقة عمل هاته الشركات وكذا العاملين فيها، وهو ما يحاول هذا المبحث الإجابة عليه.

المطلب الأول: تعريف الشركات الأمنية الخاصة

لا يتفق الخبراء والمهتمون بالدراسات الأمنية حول ما يشكل معنى الأمن الخاص، لهذا توجد الكثير من التعريفات في مختلف الأبحاث والدراسات، لذلك سنركز على التعريفات الأكثر شيوعاً، حيث عرَّف السفير الدائم لسويسرا في الأمم المتحدة الشركات الأمنية الخاصة والجهات الخاصة المقدمة للخدمات الأمنية والتي تدعى مجتمعة الشركات الأمنية الخاصة بأنها" كل شركة تشمل أنشطتها التجارية تقديم الخدمات الأمنية لحسابها الخاص أو لحساب طرف ثالث، أيا كان الشكل الذي تأخذه الشركة ذاتها."[2]

كما يُعرفها تقرير الفريق العامل في مسألة المرتزقة المرفوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 2008 بأنَّها شركات تقدم جميع أنواع المساعدة والتدريب في مجال الأمن والخدمات الاستشارية، أي التي تغطي الدعم اللوجيستي غير العسكري، كما تشمل حراس الأمن المسلحين والحراس العاملين في النشاطات العسكرية الدفاعية أو الهجومية، والنشاطات المتصلة بالأمن في حالات النزاع المسلح أو في حالات ما بعد النزاع.[3]

وتعرفها وثيقة مونترو* لسنة 2008 على أنها "كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية وأمنية تشمل الحراسة المسلحة، وحماية الأفراد والممتلكات، وحماية الأماكن وصيانة أنظمة التسلح، حجز المساجين وتقديم الاستشارة وتدريب القوات المحلية." [4]

يركز مركز جنيف حول الرقابة الديمقراطية في تعريفه على نوع الخدمات التي تقدمها الشركات، حيث يعتبر أن الشركات الأمنية الخاصة هي الشركات التي توفر خدمات متخصصة متعلقة بالحرب والنزاع، بما في ذلك العمليات القتالية، التخطيط الاستراتيجي، جمع المعلومات، الدعم الميداني واللوجيستي، التدريب، التموين والصيانة.[5]

---

[2] الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، "رسالة مؤرخة في 13 جانفي 2012 موجهة إلى الأمين العام "، من على الموقع : https://www.icoca.ch/sites/all/themes/icoca/assets/icoc_arabic3.pdf

[3] صالح محمد جمال ، "دور الشركات الأمنية الخاصة في التدخل في النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان" ، **مجلة السياسة والقانون** ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المجلد 2 ، العدد 6 ، جانفي 2018 ، ص 329.

[4] محمد جلول زعادي ، "اللّجوء للشركات العسكرية والأمنية الخاصّة في إطار عمليات حفظ السلام الأممية" ، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 10، العدد 3، ص 324 .

[5] صالح محمد جمال، **مرجع سابق الذكر**، ص 330 .

* وثيقة جاءت نتيجة مبادرة من الحكومة السويسرية بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر العالمي وإجراء حوار بين الحكومات لدراسة نشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وذلك في سبتمبر 2008.

هناك بعض التعريفات التي تركز على العاملين في الشركات، حيث يميل البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف سنة 1977 إلى اعتبار العاملين في الشركات الأمنية الخاصة مرتزقة بالنظر الى الأعمال التي يقومون بها، وهو ما ذهب إليه كذلك مشروع الاتفاقية الدولية حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المقدم الى الأمم المتحدة، حيث يعتبر أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، هي شركات تنشأ استناداً الى تشريع دولة طرف، تقدم خدمات عسكرية مأجورة.[6]

من خلال التعريفات المختلفة المقدمة فإن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، عرفت من خلال وظيفتها، ومن خلال وصف الأفراد العاملين بها، وكذلك من خلال المنشأ القانوني، حيث لا يوجد اتفاق حول التسمية بين الشركات العسكرية الخاصة والشركات الأمنية الخاصة، على اعتبار أن الأولى تقدم خدمات عسكرية تشمل حتى الدخول في النزاعات الداخلية للدول، والثانية تشمل أعمال خدماتية كالحراسة والتدريب وغيرها، لكن أغلب التعريفات تعتبرها ذات طبيعة واحدة.[7]

المطلب الثاني: الإطار القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

في ظل الاستخدام الواسع الذي باتت تشهده الساحة الدولية، وتنامي الطلب على خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، طرحت مسألة الوضع القانوني لهذه الشركات، خاصة وأنها تجاوزت حدود الدولة الوطنية وانخرطت في النزاعات اللاتماثلية.

إن كثرة النزاعات المسلحة ونوع الخدمات المقدمة من طرف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، جعل وضعها غير واضح في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي ككل، لذلك ركز القانون الدولي الإنساني على نوع الخدمات المقدمة، وعلى حماية الأشخاص وممتلكاتهم، وتعريف ظاهرة الارتزاق الدولي ووضع حدود لها، دون وجود لقوانين واضحة تحدد شروط إنشاء أو استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لذلك نجد معظم الاتفاقيات والقوانين الدولية تركز على تحديد مفهوم الارتزاق.[8]

تناولت اتفاقيات لاهاي لعام 1907 الآثار المترتبة عن نشاط الارتزاق في حالة الحياد، لكنها لم تشر صراحة الى الآثار القانونية للمرتزقة، كما أن اتفاقيات جنيف لعام 1949 لم تتضمن كذلك أي إشارة

[6] خديجة عرسان ، "الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد 28 ، العدد الأول 2012 ، ص 494 .

[7] عادل عكروم ،"الوضع القانوني للمرتزقة وموظفي الشركات الأمنية الخاصة أثناء النزاعات المسلحة"، **مجلة حوليات جامعة الجزائر 1**، العدد 26 ، نوفمبر 2014 ، ص 111.

[8] Elzbieta Karska, "Human rights violations committed by private military and security companies: an international law analysis", على الموقع: **http://dx.doi.org/10.18593/ejjl.v17i3.12377** تاريخ الزيارة : 2019/06/26

للمرتزقة، رغم أنها تكلمت عن الجرائم وعواقبها في القانون الدولي، ويعتبر البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام 1977، أول وثيقة دولية تناولت بالتحديد تعريف المرتزقة، ووضعهم القانوني وتجريمهم .[9]

وتعتبر المعاهدة الإفريقية حول القضاء على ظاهرة المرتزقة في إفريقيا لعام 1972، أولى المحاولات الجدية لوضع تعريف قانوني للمرتزقة، حيث اعتبرت الارتزاق جريمة بالنسبة للشخص أو المجموعة أو الجمعية، التي تستخدم العنف ضد مسار تقرير المصير، أو ممارسة التنظيم أو التمويل أو التجهيز أو التدريب، أو استخدام بأي طريقة كانت قوات مسلحة تتكون أو تضم أشخاصاً ليسوا رعايا الدولة، التي سوف ينشطون فيها في سبيل الحصول على منافع شخصية أو أجر.[10]

هناك أيضاً العديد من الاتفاقيات التي تجرم ظاهرة الارتزاق الدولي، على غرار الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة، بموجب توصية الأمم المتحدة رقم 34/44 لعام 1989، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2001، وكذلك نظام روما في 17 جويلية 1998، الذي دخل حيز التنفيذ في 01 جويلية 2002، والذي يعتبر المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية .[11]

ورغم أن وثيقة "مونترو" ومدونة قواعد السلوك لاتحاد عمليات السلام الدولية عام 2006، تكلمتا عن الالتزامات القانونية والمعايير الأخلاقية، إلا أنهما لم تحددا المسؤولية القانونية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، واكتفتا بتحديد الالتزامات القانونية وذكر المعايير الأخلاقية الواجب إتباعها من قبل الشركات الأمنية كتوصيات دون إلزام،[12] لتبقى القوانين والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بصفة خاصة وسيلة لمراقبة أعمال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

المبحث الثاني: إستراتيجية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات الإفريقية.

حاولت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الحفاظ على تواجدها في إفريقيا من أجل استمرار مصالحها، وذلك من خلال تنويع إستراتيجية عملها، من الدخول في النزاعات إلى المشاركة في عمليات السلام.

المطلب الأول: مشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وانسحاب القوى الكبرى من التجاذبات الإيديولوجية التي كانت تدفع بها لدعم الحكومات الإفريقية ماليا ولوجيستيا، تضاعفت النزاعات في إفريقيا خاصة مع انتشار السلاح، ولم تعد الدول الإفريقية قادرة على احتواء الصراعات داخل حدودها، والحفاظ على أمنها

[9] عكروم عادل ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 184-185.
[10] الطاهر رياحي ، "أزمة تكييف الوضع القانوني للشركات العسكرية الخاصة في القانون الدولي"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 18 ، جوان 2017 ، ص 189.
[11] **نفس المرجع** ، ص 190.
[12] خديجة عرسان ، **مرجع سابق الذكر** ، ص 506.

واستقرارها، مما فتح المجال للشركات العسكرية والأمنية الخاصة للبحث عن فرص عمل، والتسويق لنفسها خاصة مع وفرة الجنود العاطلين عن العمل، بعد تقليص الجيوش النظامية بعد الحرب الباردة ، وقد شملت هذه الخدمات تدريب الجيوش والأفراد ومبيعات الأسلحة، والمساعدة التقنية وتوفير النقل العسكري والقتال الفعلي.[13]

إن من بين أكثر الأعمال التي تقوم بها الشركات العسكرية والأمنية، هي المشاركة في النزاعات، سواءً بالدعم أو التدريب أو الاستشارة، وحتى القتال المباشر، حيث دخلت الكثير من الشركات في نزاعات داخلية في إفريقيا، على غرار تدخل شركة "EO" الجنوب إفريقية في أنغولا عام 1993 في النزاع مع الحكومة ضد حركة يونيتا، مقابل عقد بقيمة 30 مليون دولار، وتدخلها في سيراليون لمساعدة الحكومة على استعادة المناجم التي استولت عليها الجبهة المتحدة الثورية، مقابل عقد بقيمة 2 مليون دولار.[14]

تحصلت بدورها شركة "Dyncorp" الأمريكية على عقد من الأمم المتحدة لتدريب قوات حفظ السلام في السودان، وعمليات المساعدة في بناء البنية التحتية والنقل لقوات السلام التابعة للاتحاد الإفريقي،[15] كما قامت شركة "STTEP" الجنوب إفريقية بمساعدة الحكومية النيجيرية في محاربة حركة بوكو حرام عام 2014.[16]

فالشركات العسكرية والأمنية الخاصة كيانات تهدف الى تحقيق الربح بالأساس، والفرص لتحقيق ذلك هي التي تحدد سلوك هذه الشركات في مناطق النزاعات المسلحة، فإطالة النزاع ليس دائما هو الخيار الأمثل بالنسبة لها لتعظيم فوائدها، فعندما يصبح أجرها مقابل حصولها على امتيازات لاستخراج موارد طبيعية أعلى، فإن مصلحتها تكون في وقف النزاع، ولكن إذا كان وجودها وفوائدها مرتبطة بنزاعات أهلية، فقد تغذي هذه النزاعات لتحفظ بقاءها.[17]

---

[13] Elke Krahmann, "From 'Mercenaries' to 'Private Security Contractors':The (Re)Construction of Armed Security Providers in International Legal Discourse", **Journal of International Studies**, Volume 40, Number 2, 2012, pp. 343-363**,**

[14] Jesse Selber, Kebba Jobarteh, "From Enemy to Peacemaker: The Role of Private Military Companies in Sub-Saharan Af r i c a" **Medicine & Global Survival**, February 2002; Vol. 7, No.2,pp.2-4.

[15] قوي بوحنية ، "شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة"، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/2015412844169456.html تاريخ الزيارة : 2019/06/12.

[16] Loke Bisbjerg Nielsen**,** Private Military Companies in Africa – the case of STTEP in Nigeria1"**, Journal of World Development Studies**, Vol 2 (No 2), December 2016 p2**.**

[17] عمار رضوى، **خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم** ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية القاهرة ، 2015.

المطلب الثاني: مشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام

قيل الكثير عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في عدد من النزاعات، مما يساعد على كسب الحروب في بلدان مثل أنغولا وإثيوبيا وإريتريا وسيراليون، لكنها من جهة أخرى شاركت في بعثات حفظ السلام وعمليات المساعدة الإنسانية من أجل ضمان المشاركة الفعالة بعد الصراع، من حيث الأمن المادي والبشري .

اتبعت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إستراتيجية تنويعية في صناعة الأمن، من خلال المشاركة في مهام حفظ السلام والعمليات الإنسانية، فرغم غياب الإطار القانوني المنظم لعملها فقد وفرت طواقم المروحيات الخاصة ووسائل لنقل قوات حفظ السلام في "دارفور"، كما وفرت الخدمات للمنظمات العسكرية الدولية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو،" وقيادة الولايات المتحدة لإفريقيا "أفريكوم" في السودان والصومال وغرب أفريقيا، وقام فريق من الجنود الخاصين بحراسة مرافق الأمم المتحدة ومستودعاتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أن الكثير من الجهات الفاعلة الإنسانية تستخدم عملاء عسكريين خاصين من خلال عقود مبرمة في كل منطقة حرب تقريبًا، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزنبيق وسيراليون والصومال والسودان.[18]

لقد ذهبت الجهات الفاعلة في مجال الأمن الخاص إلى حد عرض تقديم الخدمات الإنسانية علاوة على توفير الخدمات الأمنية للجهات الفاعلة الإنسانية كإزالة حقول الألغام، حيث تم التعاقد مع الشركات خاصة بشكل متزايد مثل شركة DynCorp International *، وكذا المشاركة في مبادرات حرجة بعد انتهاء الصراع مثل مبادرات إصلاح قطاع الأمن في الكثير من الدول الإفريقية.[19]

وتقدم الشركات الخاصة بشكل متزايد، مجموعة من أنشطة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، والتي كانت تترك في السابق لمجال تكنوقراطيي الدولة والمجتمع المدني، ويشمل ذلك مساعدة الحكومة المحلية على تهيئة بيئة أكثر انفتاحًا للديمقراطية والحكم الرشيد، وتوفير التدريب على إنفاذ القانون لتعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة والمشاركة مع المنظمات المحلية لتعزيز جهود المجتمع المدني، وهو ما سيؤدي

*DynCorp International:شركة عسكرية أمريكية خاصة، يقع مقرها الرئيسي في فرجينيا، وهي من أكبر الشركات العسكرية الخاصة في العالم، توظف 26000 شخص.

[18] Tshepo T. Gwatiwa, Private military and security companies policy in africa: regional policy stasis as agency in international politics, **Journal of Military Studies South African**, Vol 44, No. 2, 2016,p-p.69-70.

[19] Institute for Security Studies , The Involvement of the Private Security Sector in African Conflicts, Peacekeeping and Humanitarian Assistance Operations" ،**Final Technical Report,** Institute for Security Studies, (3 November 2008 – 3 May 2012),p4

الى التفاعل الوثيق بين مزودي الأمن الخاصين والمؤسسات والعمليات الأساسية للوصول بالدولة إلى سلام مستدام، ومجتمع أكثر تنظيماً يتمتع بنظرة اقتصادية قابلة للاستمرار.[20]

شهدت عدة دول افريقية كليبيريا وكوت ديفوار والسودان وأنغولا مشاركة قطاع الأمن الخاص خلال نزاعاتهم الطويلة، كما أنها شهدت أيضًا مشاركة القطاع الخاص في إطار عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على القطاع الخاص لدعم البعثات، مثل التدريب العسكري وعمليات حفظ السلام، وأنشأت وزارة الخارجية الأمريكية برنامج حفظ السلام في إفريقيا " Africap" عام 2007، يهدف الى تعزيز السلام والاستقرار في إفريقيا من خلال برامج التدريب في مجال حفظ السلام، وإدارة الصراعات والوقاية منها، وأوكلت هذه المهمات الى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مثل شركة "Dyncorp" .[21]

المبحث الثالث : تدخل الشركات العسكرية والأمنية في أنغولا .

تعتبر أنغولا مسرحا لعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، نظراً للحروب الداخلية التي شهدتها، وفشل النظام في الحفاظ على أمن البلاد، وهو ما جعله يستعين بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

المطلب الأول : كرونولوجيا النزاع في أنغولا

كان النزاع على السلطة في أنغولا محتدما وشاملا لكل البلاد، وقائما بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA والاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا UNITA، حتى قبل استقلالها عام 1970، وبعد الاستقلال كان النزاع جزءا من أكبر نظام للحروب بالوكالة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، باعتبار أن حركة UNITA هي الحصن الأنغولي ضد الشيوعية، لكن مع نهاية الحرب الباردة تم عقد اتفاقية سلام برعاية الأمم المتحدة بين الحركة الشعبية وحركة "يونيتا" عام 1991، وأجريت انتخابات في سبتمبر 1992، فازت بها الحركة الشعبية بقيادة "خوسي إدواردو دوس سانتوس، "إلا أن "جوناس سافيمي" زعيم حركة UNITA رفض الاعتراف بنتائجها، رغم اعتراف حليفته الولايات المتحدة الأمريكية بها.[22]

اندلع النزاع مرة أخرى في أنغولا في أكتوبر 1992، وهو ما يطلق عليه الحرب الأهلية الثانية، والتي خلفت أكثر من 500 ألف قتيل خلال عامين فقط، واستولت حركة UNITA على الكثير من المناطق في أنغولا، لينتهي النزاع عام 1994 بعد اتفاقية" لوساكا" في زامبيا بطلب من حركة UNITA ، على اثر النجاحات التي حققتها الحكومة.[23]

[20] Jesse Selber, Kebba Jobarteh, **op.cit**, p2.
[21] Institute for Security Studies ,**op.cit** .p4.
[22] Jesse Selber, Kebba Jobarteh, **op.cit.p3**.
[23] **Ibid**,p3

اندلعت الحرب الأهلية الثالثة عام 1998 بعد هجوم الحكومة على مناطق تسيطر عليها حركة UNITA، وذلك بعد شراء الحركة للكثير من الأسلحة ومحاولتها الانفصال، وقد اعتبر الرئيس الأنغولي "خوسي إدواردو دوس سانتوس"أن الحرب هي السبيل الوحيد للسلام، لكن مع تدخل مجلس الأمن والخسائر التي تكبدتها حركة UNITA، توقفت الحرب في أوت 2002.[24]

المطلب الثاني : دور الشركات العسكرية والأمنية في نزاع أنغولا

رغم وجود أكثر من 80 شركة عاملة في أنغولا في مجال إزالة الألغام وتنقية المياه والتدريب وغيرها، إلا أن شركة Executive Outcomes المعروفة اختصاراً بـ "EO" كانت الأكثر نشاطا بالنظر الى دورها في نزاع أنغولا، وفي سير المعارك والعمليات بين الحكومة الأنغولية بقيادة الحركة الشعبية وحركة الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا.[25]

أجرت شركة EO أول عملياتها المعروفة في أنغولا الى جانب الحكومة عام 1993، ولم تكن الشركة غريبة عن النزاع، فقد وظفتها حكومة جنوب إفريقيا لاستهداف أعداء دولة الفصل العنصري الموجودين في أنغولا، وتم نشرها الى جانب متمردي "يونيتا" لمحاربة الحكومة الأنغولية، حيث التقى" بارلو" رئيس شركة EO مع "بيكنجهام" مسؤول شركة Heritage Oil ، ليطلب منه هذا الأخير تجنيد مقاتلين من الشركة لاستعادة أصول لشركته في مدينة سويو(Soyo) التي استولت عليها حركة " يونيتا" في الحرب الأهلية الثانية، وعرض "بيكنجهام" الأمر على الحكومة من خلال صفقة تقوم بموجبها شركة Heritage Oil بتمويل استخدام شركة EO مقابل حيازات نفطية بعقد قيمته 30 مليون دولار، وبالنظر الى الخطر الذي باتت تشكله حركة " يونيتا"، وخبرة مقاتلي EO ومعرفتهم بحركة يونيتا وافقت الحكومة على العرض.[26]

ابتداءً من 1993 قامت شركة EO بتوفير 550 مقاتلا يقودون القتال مع الجيش الحكومي، وقامت بتدريب أكثر من 5000 جندي و30 طياراً على أساليب القتال وصيانة الأسلحة والهندسة، لتتمكن من قلب موازين القوة لصالح الحكومة، وهو ما أرغم حركة " يونيتا " للجلوس الى طاولة المفاوضات، والتوقيع على اتفاقية "لوساكا " للسلام في زامبيا في جوان 1994، كما قامت الأمم المتحدة بإرسال قوات لحفظ السلام.[27]

رغم اتفاقية السلام الموقعة لم تتوقف الحكومة الأنغولية عن الهجوم لشعورها بقرب الانتصار، خاصة مع دعم شركة EO، الأمر الذي جدد القتال في ديسمبر 1998، واندلاع الحرب الأهلية الثالثة، لتنتهي الحرب في أفريل 2002، عقب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1404 في أفريل 2002، الذي هدد بفرض عقوبات

[24] **الحرب الأهلية الأنغولية** على الموقع : **https://cutt.us/zIxyQ** تاريخ الزيارة : 10/09/2019 .
[25] حسن الحاج علي أحمد، **خصخصة الأمن:الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، 2007 ، ص ص 50-51.
[26] Jesse Selber, Kebba Jobarteh, **op.cit.p3**.
[27] حسن الحاج علي أحمد، **مرجع سابق الذكر**، ص 51.

في حال استمر النزاع، لتقرر حركة يونيتا حل قواتها المسلحة وتشكيل حزب سياسي في أوت 2002، لكن شركة EO بقيت مستمرة في العمل الى يومنا هذا، لتواجد مصالحها في حقول النفط ومناجم الألماس، من خلال تحويل أعمالها الى شركة تابعة لها وهي شركة Diamond Works.[28]

الخاتمة

ارتبطت صناعة الأمن الخاصة أو خصخصة الأمن بفترة ما بعد الحرب الباردة، رغم أن لها وجود قبل هاته المرحلة، إلا أن التحولات التي مست بنية النظام الدولي، والتحول في طبيعة النزاعات والحروب، من حروب بين الدول الى حروب داخل الدولة ذاتها، وعدم مقدرة الكثير من الدول الحفاظ على أمنها واستقرارها لوحدها، جعلها تبحث عن بدائل يمكن أن تحقق من خلالها تلك الغاية، وهو ما فتح المجال واسعاً لازدهار عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة خاصة في إفريقيا.

لقد طرح عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الكثير من التحفظات على المستوى الدولي، نظراً لغياب إطار قانوني ينظمه، فاعتبرها البعض مؤسسات للمرتزقة، خاصة مع ضلوعها واشتراكها في الكثير من النزاعات، وهو ما جعل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تنوع في إستراتيجية عملها بين المشاركة في النزاعات والحروب من جهة، والمساهمة في عمليات السلام وإعادة الإعمار، وتقديم الدعم والمساعدة للهيئات الدولية والإنسانية من جهة أخرى.

لعبت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أدوارا أساسية في نزاعات إفريقيا الداخلية، مثل الدور الذي لعبته شركة EO في قلب موازين القوة، وترجيح كفة النزاع لصالح الحكومة الأنغولية ضد حركة "يونيتا" المتمردة ، وهو ما جعلها طرفا في المعادلة في مراحل عدة من النزاع، نظير مكاسب مالية وامتيازات اقتصادية على حساب الشعب الأنغولي.

وللحد من دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا، وخاصة دورها في استنزاف مقدرات الدول وتقرير مستقبلها؛ على الدول الإفريقية العمل على:

- تفعيل دور الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الداخلية الإفريقية.
- وضع قوانين تنظم عمل هذه الشركات، وتحد من تدخلها في الشؤون السياسية للدول.
- تبني الحوار كوسيلة لحل النزاعات الداخلية بدل اللجوء إلى لغة السلاح.
- العمل على إرساء التنمية المستدامة وتحقيق البرامج التنموية المسطرة.
- تحسين الأوضاع الداخلية ونشر ثقافة السلم.

[28] Jesse Selber, Kebba Jobarteh, **op.cit.p3**

- بناء جيوش نظامية احترافية يكون ولاؤها للدولة وليس لشخص أو لقبيلة.

المراجع:

I. باللغة العربية

الكتب:

1- الحاج علي أحمد (حسن)، **خصخصة الأمن :الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، 2007.

2- رضوى (عمار)، **خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم** ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية القاهرة، **2015**.

المقالات:

1-رباحي (الطاهر)، "أزمة تكييف الوضع القانوني للشركات العسكرية الخاصة في القانون الدولي"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 18، جوان 2017.

2- محمد جلول (زعادي)، "اللُجوء للشركات العسكرية والأمنية الخاصّة في إطار عمليات حفظ السلام الأممية"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 10 ، العدد 3.

3- محمد جمال (صالح) ، "دور الشركات الأمنية الخاصة في التدخل في النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان"، **مجلة السياسة والقانون**، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 6، جانفي 2018.

4- خديجة (عرسان)، "الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 28 العدد الأول، 2012.

5- عادل (عكروم)، "الوضع القانوني للمرتزقة وموظفي الشركات الأمنية الخاصة أثناء النزاعات المسلحة"، **مجلة حوليات جامعة الجزائر 1**، العدد 26، نوفمبر، 2014.

المواقع الإلكترونية:

1-الحرب الأهلية الأنغولية على الموقع : **https://cutt.us/zIxyQ** تاريخ الزيارة :10/09/2019

2- بوحنية (قوي)، "شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة"، على الموقع :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/2015412844169456.html
تاريخ الزيارة : 2019/06/12.
3. الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، "رسالة مؤرخة في 13 جانفي 2012 موجهة إلى الأمين العام "، من على الموقع:
https://www.icoca.ch/sites/all/themes/icoca/assets/icoc_arabic3.pdf

II. باللغة الأجنبية

Articles

1- Krahmann (Elke), From 'Mercenaries' to 'Private Security Contractors':The (Re)Construction of Armed Security Providers in International Legal Discourse, **Journal of International Studies**, Volume 40, Number 2, 2012.

2- Institute for Security Studies**,** "The Involvement of the Private Security Sector in African Conflicts, Peacekeeping and Humanitarian Assistance Operations, Institute for Security Studies", **Final Technical Report**, 3 November 2008 – 3 May 2012.

3- Selber (Jesse),Jobarteh (Kebba), "From Enemy to Peacemaker:The Role of Private Military Companies in Sub-Saharan Af r i c a ", **Medicine & Global Survival**, February 2002; Vol. 7, No. 2

4- Bisbjerg Nielsen (Loke)**, "**Private Military Companies in Africa – the case of STTEP in Nigeria"**, Journal of World Development Studies**, Vol 2 (No 2), December، 2016.

5- T. Gwatiwa (Tshepo), "Private military and security companies policy in africa: regional policy stasis as agency in international politics", **Journal of Military Studies South African,** Vol 44, No. 2, 2016.

Sites

6. Karska (Elzbieta), Human rights violations committed by private military and security companies: an international law analysis, on the site :
http://dx.doi.org/10.18593/ejjl.v17i3.12377, Date of visit: 2019/06/26